I. Ghandour

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ECWA/AGRI/79/4/Rev.1

آذار/مارس ١٩٨٠

الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة
ومنظمة الاغذية والزراعة

دراسة تحليلية لبعض السمات البارزة لتجارة السلع الزراعية في البلدان العربية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥

80-3170

المحتويـــات

	الصفحة
مقدمـــــة	١
أولا : تحليل لقيم الوحدة من الواردات الرئيسية	٢
ألف - بلدان الجامعة العربية	٢
باء - بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٦
ثانيا : تغيرات الأسعار من الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ الى الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥	٩
الف - البلدان العربية المصدّرة للنفط	٩
باء - البلدان العربية غير المصدّرة للنفط	١٢
جيم - تحليل أسعار بلدان غربي آسيا	١٥
ثالثا : دراسة تحليلية لكميات وقيم المواد الرئيسية في تجارة السلع الزراعية - البلدان العربية	١٦
رابعا : الخلاصة والتوصيات	٢١
تذييل حول منتجات الالبان	٢٤
جداول التذييل	٢٧

قائمـــة الجـــداول

الصفحة

الجدول رقم (١) - قيم الوحدة من مواد الواردات الزراعية الرئيسية الى البلدان العربية ، ١٩٧١-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٥ ..... ٤

الجدول رقم (٢) - التغيرات بالنسب المئوية في أسعار الواردات الزراعية الرئيسية ، لمجموعات مختارة من البلدان العربية
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ١٠

الجدول رقم (٣) - قيمة الوحدة من أهم الصادرات الزراعية للبلدان العربية ،
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ١٤

الجدول رقم (٤) - المتوسط السنوى لكميات المواد الزراعية الرئيسية المستوردة الى بلدان عربية مختارة ،
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ١٧

الجدول رقم (٥) - المتوسط السنوى لكميات المواد الزراعية الرئيسية التي صدرتها البلدان العربية
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ١٩

الجدول رقم (٦) - الميزان التجارى لأربع سلع زراعية رئيسية تشطها التجارة في البلدان العربية غير المصدرة للنفط
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ٢٠

الجدول رقم (٦) - الواردات من منتجات الالبان ، بما فيها البيض الى البلدان العربية
١٩٧١ / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ..... ٢٤

قائمة جداول التذييل

الصفحة

جدول التذييل الأول — السلع الزراعية المستوردة ، ١٩٧١-٧٣ ، البلدان العربية ٢٩

جدول التذييل الثاني — السلع الزراعية المستوردة ، ١٩٧٤-٧٥ ، البلدان العربية ٣١

جدول التذييل الثالث — أهم مصادر الواردات الزراعية الى البلدان العربية في الفترة ١٩٧٢-٧٣ (المتوسط) ٣٣

جدول التذييل الرابع ـ الف ـ — كمية وقيمة وقيم الوحدة من السلع الزراعية الرئيسة الأربع المصدرة من البلدان العربية متوسطات الفترة ١٩٧١-٧٣ والفترة ١٩٧٤-٧٥ ..... ٣٤

جدول التذييل الرابع ـ باء ـ — كمية وقيمة الوحدة من الصادرات الزراعية الرئيسية ـ بلدان غربي آسيا متوسطات الفترة ١٩٧١-٧٣ والفترة ١٩٧٤-٧٥ ..... ٣٥

جدول التذييل الخامس — أسعار السوق الحرة العالمية لسلع مختارة في الفترة ١٩٧١-٧٥ ..... ٣٦

تصديـــــــــر

في الماضي القريب، نمت الواردات الغذائية للبلدان العربية بصفة عامة وبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بصفة خاصة، بمعدلات مرتفعة جدا . فقد ازدادت واردات السلع الغذائية الرئيسية زيادة حادة من حيث الكمية وقيمة الوحدة على السواء خلال النصف الاوّل من السبعينات . ولم تقتصر هذه التطورات، التي حدثت قبل الزيادة في سعر النفط عام ١٩٧٣ وبعدها، على البلدان العربية المصدرة للنفط فحسب، وانما شملت أيضا البلدان العربية غير المصدرة للنفط .

وهذه الدراسة التي قام بها الاستاذ سيد أحمد (الذي عمل خبيرا استشاريا لدى الشعبة) تحلّل السمات البارزة للتجارة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٣ - ١٩٧٤/١٩٧٥ وهي تحاول أيضا أن تبرز بعض العوامل الاساسية التي أسهمت في آخر التطورات في ميدان واردات المنطقة من الغذاء . وتولي الدراسة اهتماما خاصا لسلوك قيم الوحدة من السلع الغذائية الرئيسية . وأخيرا تلقي الدراسة الضوء على ما للتطورات الاخيرة في ميدان التجارة الغذائية، من آثار على وضع الامن الغذائي للمنطقة .

محمد أحمد

القائم بأعمال شعبة الزراعة
المشتركة بين اللجنة ومنظمة
الاغذية والزراعة

مقدمـــــة (١)

ان الاحداث الاقتصادية التي جرت عندما أشرف عام ١٩٧٣ على نهايته تشكـــل تجربة نادرة تكاد تكون فريدة في تاريخ العالم الاقتصادى . ويكاد يكون هذا مثـــالا مختبريا لتغيّر اقتصادى ارتفعت فيه قيمة الوحدة (٢) بمادة رئيسية من مواد التصديـــر (وفي بعض الحالات الدخل القومي الاسمي) في عدد من البلدان ارتفاعا مفاجئا بلـــغ عدة أضعاف، مع توقع بقاء قيمة الوحدة على ذلك المستوى أو قريبا منه لمدة طويلة نوعـــا . وتتميز هذه الظاهرة عن الارتفاع المفاجيء في قيم الوحدة الذى يحدث من وقت لآخـــر في السلع الرئيسية على صعيد التجارة الدولية ،وذلك من جراء الندرة الدورية للسلـــع .

وتتناول الدراسة تأثير هذه الظاهرة على البلدان العربية وعلى أصغر المجموعات بينها مثل البلدان التي تنتمي الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،وارتباطها بالتطورات الموازية في ميدان التجارة بالسلع الزراعية ،وذلك بالاستناد الى بيانات مصفوفات التجارة في السلع الزراعية للفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ (٣) . وهذا من شأنه أن يسمح بتطوير منظور،ولو جزئي يعود ،الى الاهتمام الكلي بالزراعة ،حول التطورات في تجارة المنطقـــة (يطلق عليها أيضا اسم " البلدان العربية") .

---

(١) تستند هذه الدراسة الى العمل الذى قام به الاستاذ سيد أحمد ،الخبير الاستشارى من جامعة مالك ماستر بكندا .

(٢) تستخدم عبارتا " قيم الوحدات" و " الاسعار" في هذه الدراسة كناية عـــن شيء واحد .

(٣) تم استخدام المصفوفة التجارية التي أعدتها منظمة الاغذية والزراعة ،روما ، بالنسبة للسنوات ١٩٧١-١٩٧٣ ،و ١٩٧٤-١٩٧٥ ،في هذه الدراسة التحليليـــة . وسيقتصر على تسميتها " بالمصفوفة" فيما يلي . وعلما أن معظم التحليل في هذه الورقة والاستنتاجات المستخلصة منه مبنية على المعلومات التي تحتوى عليها المصفوفة ،ومقصورة على الفترة التي تشملها ،لذلك فهي استنتاجات مبدئية ،ويجب ألا يغرب ذلك عن البال لدى تقييم مدى قابلية أى من هذه الاستنتاجات للتطبيق بصفة عامة .

الهـــدف

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم منظور عن العلاقة المتبادلة بين الزيادة في سعر النفط وبين التطورات في التجارة الزراعية لبلدان المنطقة . غير أننـــا وجدنا في الاثناء ،أنه من المجدى درس بعض الميزات الاساسية الملفتة للنظر لطبيعـــة التجارة بالسلع الزراعية وبخاصة تشكيل قيم الوحدة من واردات المنطقة الزراعية . وسندرس هذه الميزات من واقع معدل بيانات الفترتين ١٩٧١-٧٣ و ١٩٧٤-٧٥ .

تنظيم الدراسة

نظمت هذه الدراسة كما يلي : الفصل الاول ويتناول قيم الوحدة لاربع من أهم سواد واردات المنطقة الزراعية . ويتناول الفصل الثاني التغيرات في قيم الوحدة من هذه السلع بين فترتي ٧١-١٩٧٣ و ٧٤-١٩٧٥ . أما الفصل الثالث فيتناول باختصار نوعا التغيرات في " كميات " و " قيم " السلع التي تشملها التجارة خلال الفترتين . وستتم دراسة البلدان المصدرة وغير المصدرة للنفط على حدة وأيضا مع بلدان الجامعة العربية كمجموعة ،وكذلك بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على حدة (٤) . أما الفصل الرابع فيعرض خلاصة للنتائج ويقدم بعض التوصيات المبدئيـــة .

أولا - تحليل لقيم الوحدة من الواردات الرئيسية

ألف - بلدان الجامعة العربية

يبين الجدول رقم (١) قيم الوحدة من الواردات الزراعية الرئيسية الاربـــع للبلدان العربية وهي : القمح والمسلين ،السكر المكرر ،الزيت النباتي ،والارز المقشور (٥) .

---

(٤) سيشار في بقية النص الى البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصـــدرة للنفط بأنها " البلدان النفطية " و " البلدان غير النفطية " .

(٥) تحتل منتجات الالبان والبيض ،حسب المصنفات ،المرتبة الرابعة ،ولكن حيث أن هذه المواد مختلطة فان " قيمة الوحدة " منها ليس لها ذات الدلالة التي لمثل هذه المفاهيم عادة . وبناء على ذلك فان المادة الخامسة ،وهي الارز المقشور تعامل على أنها الرابعة من حيث الاهمية من جملة السلع " الموحدة " . غير أنه تم الحاق تذييل موجـــز لهذه الدراسة عن منتجات الالبـــان .

وترد قيم الوحدة لكل بلد يستورد أى كمية كبيرة من المنتجات، وأيضا للبلدان النفطية وغير النفطية على حدة، وذلك بالنسبة للفترتين ١٩٧١-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٥ . ويتضمن الصف الاخير في الجدول بيانات عن متوسط السعر العالمي لكل مادة . غير أن السعر العالمي غير قابل للمقارنة بشكل مباشر مع قيمة الوحدة لانه يمثل أسعار الاسواق الحرة التي تتعدد بطريقة مختلفة . لذلك فلما تستخدم هذه الاسعار العالمية في التحليل التالي .

ويبين الجدول رقم (١) الاختلاف الشديد بين البلدان في أسعار الوحدة وذلك بالنسبة لسلع من المفروض أنها موحدة . فعلى سبيل المثال، اذا تناولنا أرقام الفترة ١٩٧١-١٩٧٣، فان اعلى معدل لقيمة الوحدة من القمح في البحرين بلغ أربعة أضعاف ما دفعته الكويت . وهذه ليست أمثلة معزولة بل أمثلة قصوى لسلسلة متصلة، تقريبا، من قيم الوحدة . وقد دفعت بلدان كثيرة أسعار وحدات تبلغ ضعفا ونصف الضعف وضعفين وحتى ثلاثة أضعاف سعر الوحدة من القمح الذى دفعته الكويت خلال الفترة ذاتها . أما بالنسبة للسكر فقد دفعت البحرين ضعف قيمة الوحدة تقريبا التي دفعتها لبنان . وبالنسبة للزيت النباتي فان أعلى قيمة للوحدة (الكويت) كانت أكثر من ثلاثة أضعاف أدنى قيمة للوحدة (العراق)، أما بالنسبة للارز فان أعلى قيمة للوحدة (المغرب) كانت تفوق بثلاثة أضعاف ونصف الضعف أقل قيمة للوحدة (موريتانيا) .

وقبل الشروع في تقييم دلالة هذه الفوارق أو تحليل اسبابها المحتملة بالنسبة للسنوات ١٩٧١-١٩٧٣، فاننا نشير الى نسب أعلى وأدنى الاسعار المدفوعة للوحدة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ . وهذه النسبة فيما يتعلق بأسعار القمح كانت أقل من الضعف، وأكثر من الضعف بالنسبة للسكر، وتكاد تكون أربعة أضعاف بالنسبة للزيت النباتي، وهي بالنسبة للارز أكثر من أربعة أضعاف . وبالامكان استغلاص استنتاجين اثنين على الاقل، من هذه الارقام، ينبغي الا يخفيا عن البال في أى مناقشة أخرى . أول هذين الاستنتاجين، هو أن مدى التغير في قيم الوحدة في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ لم يكن عائدا الى الطبيعة الخاصة لهذه الفترة، حيث أنه بالامكان ملاحظة نفس القدر من التغير أيضا في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ . وثانيهما أن هذا التغير لم يكن متسقا بمعنى أن الاوضاع النسبية للبلدان فيما يتعلق بالسعر المدفوع لقاء أى سلعة خاصة لم تظل كما هي دون تغيير خلال الفترة .

الجدول رقم (١)- قيم الوحدة من مواد الواردات الزراعية الرئيسية الى البلدان العربية، ١٩٧١-١٩٧٣ و ١٩٧٤-١٩٧٥
(بآلاف الدولارات الامريكية وبالنسب المئوية)

	القمح والمسلين			السكر المكرر			الزيوت النباتية			الأرز المقشور		
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن[1]	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن
الجزائر	٧٩	٢٠٤	١٥٨	١٩٤	٧٥١	٢٨٧	٣٠٤	٧٢٣	١٣٨	١٩٤	٦١١	٢١٥
العراق	٩٤	٢٣٨	١٥٣	١٩١	٦١٥	٢٢١	٢٦٧	٥٧٠	١١٣	٢٠٠	٥٣٣	١٦٧
الكويت	٥٥	٢٣٠	٣١٨	٢١٢	٥٥٧	١٦٣	٨٥٧	١٤٢٤	٦٦	٢٢٨	٦٣١	١٧٧
ليبيا	١١٥	٢٥٥	١٢٢	٢٢٦	٧١٧	٢١٧	٧٨١	١٣١٤	٦٨	١٦٦	٥١١	٢٠٨
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	١٥٢	١٩٦	٢٩	٢١٥	٩٢٤	٣٣٠	٧٠٠	١٨٦٩	١٦٧	٢٣٩	٧٢٢	٢٠٢
المملكة العربية السعودية	١٢٤	٢٦٩	١١٧	٢١٥	٤٨٢	١٢٤	٦٤١	١١٢٣	٧٥	٢٦٦	٥٣٩	١٠٣
الامارات العربية المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البلدان النفطية	٨٦	٢١٩	١٥٥	٢٠٠	٦٦٧	٢٣٤	٣٧٣	٧٦٦	١٠٥	٢١٨	٥٥٢	١٥٣
البحرين	٢١٥	٢١٦	٠	٢٩٩	٥٦٢	٨٨	٥١٦	١١٢٣	١١٨	٢٤٧	٧٥١	٢٠٤
مصر	٧٧	٢٣١	٢٠٠	-	٦٢٢	-	٣٧٨	٧٨٦	١٠٨	-	-	
الاردن	١٢٠	٢٣٠	٩٢	١٩٤	٦٠٠	٢٠٩	٤١٠	٦٨٣	٦٧	١٧٥	٥٥٢	٢١٥
لبنان	٧١	١٥٦	١٢٠	١٥٣	٥٠٩	٢٣٣	٥٢٩	٧١٤	٣٥	١٧٩	٤٨٠	١٦٨
موريتانيا	٧٦	١٨٦	١٤٥	٢١٢	٥١٩	١٤٥	٤٠١	٥٩٥	٤٨	١٢٤	١٧٧	٤٣
المغرب	١٠٠	١٩٣	٩٣	١٦٩	٦٨٠	٣٠٢	٣٢٨	٦٩٣	١١١	٤٢٩	-	
الصومال	١١٣	١٤٣	٢٧	٢٢٨	٨١١	٢٥٦	٤٠٩	٨٧٧	١١٤	١٦٣	٣٧٤	١٢٩
السودان	٩٠	٢٠١	١٢٣	١٩٤	٧٦٢	٢٩٣	٤٥١	-		١٦٩	٥٥٤	٢٢٨
الجمهورية العربية السورية	٨٠	١٩١	١٣٩	١٦٠	٦٨٣	٣٢٧	٣٠٨	٤٨٤	٥٧	١٨٥	٥٠٥	١٧٣
تونس	٨٧	١٥٩	٨٣	١٦١	٤٣١	١٦٨	٣٣٩	٧٠٠	١٠٦	٢١٩	٥٩٢	١٧٠
اليمن	١٢٦	٢٥٨	١٠٥	٢٣٨	٥٨٩	١٤٧	٣٣٢	٥٩٣	٧٩	٢٣٥	٦٤٧	١٧٥
اليمن الديمقراطية	-	-		-	-		-	-			-	
البلدان غير النفطية	٨٤	٢١٢	١٥٢	١٧٧	٦٢٧	٢٥٤	٣٦٠	٧٣٤	١٠٤	١٨٣	٤٦٢	١٥٢

الجدول رقم (١) (تابع)

١	القمح والمسلين			السكر المكرر				الزيوت النباتية		الارز المقشور		
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن
بلدان اللجنةالنفطية	٩٣	٢٣٩	١٦٠	١٩٦	٥٩١	٢٠٢	٣٢١	٦٧٦	١١١	٢٢٤	٥٥٦	١٤٨
بلدان اللجنة غير النفطية	٧٩	٢٢٢	١٨٢	١٧٣	٦١٩	٢٥٨	٣٨٥	٧٧٢	١٠١	١٩٩	٥٣٨	١٧٠
مجموع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٨١	٢٢٦	١٧٩	١٨٦	٦٠٥	٢٢٥	٣٧٧	٧٣٨	٩٦	٢١٦	٥٥١	١٥٥
مجموع البلدان العربية	٨٥	٢١٤	١٥٢	١٨٨	٦٤٧	٢٤٤	٣٦٥	٧٤٦	١٠٤	٢٠٤	٥٢٤	١٥٧
أسعار الأسواق العالمية	٩٠	١٦٦	٨٤	١٥٦	٥٥٣	٢٥٤	N.A.	N.A.	N.A.	١٩٢	٤٠٢	١٠٩

المصدر: كشوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة، جدول التذييل الأول وجدول التذييل الخامس.

(١) يشير الحرف "ن" الى النسبة المئوية للتغير خلال الفترة المستعرضة.

باء - بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

لا يختلف الامر الا قليلا جدا عندما يقتصر التحليل على بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فالبلدان العربية التي دفعت في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ أعلى وأقل الاسعار لقاء السلع الثلاث الاكثر أهمية وهي : القمح والمسلين ، السكر ، الزيت النباتي ، كانت جميعها أعضاء في اللجنة . الا أن الامر لم يكن كذلك بالنسبة للارز . ولم يظل الوضع النسبي فيما يتعلق بالفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ على حاله ، الا أنه كانت لا تزال هناك فوارق ملفتة للنظر في أسعار الوحدات التي دفعتها مختلف بلدان اللجنة لقاء السلع ذاتها ، ولم تكن تختلف كثيرا من حيث مقدارها عن الفوارق الملحوظة بين البلدان العربية كمجموعة .

وهكذا فان ما ذكرناه أعلاه هو في جميع الاحوال صورة عن التغير الملفت للنظر في قيم الوحدة ويمكن ان يكون ذاته موضوعا لدراسة كاملة . ولن نعرض في هذه الدراسة سوى بعض التفسيرات المعقولة العامة لهذه الظاهرة .

ان اثر ايجاد معدلات اسعار هذه السلع في الاسواق العالمية تغيّر تغيرا ملحوظا في خضون الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ . وهكذا كانت الاسعار العالمية لكل من القمح والسكر سنة ١٩٧٣ أعلى بقليل من ضعفي ما كانت عليه سنة ١٩٧١ ، وكان سعر ١٩٧٣ للارز أعلى بمرتين ونصف المرة تقريبا من سعر ١٩٧١ (أنظر جدول التذييل الخامس) . ولربّ قائل يذهب - ولو بقليل من الاقتناع - الى أنه من الممكن ان يكون البلد الذي دفع أدنى قيمة للوحدة قد اشترى جميع احتياجاته سنة ١٩٧١ ، أي السنة التي كان السعر في أدنى مستوى ، فيما اشترى البلد الذي دفع أعلى الاسعار معظم احتياجاته سنة ١٩٧٣ ، أي سنة ارتفاع الاسعار الى أعلى المستويات . وفي هذه الحال قليلة الاحتمال ، لا يمكن لقيمة الوحدة التي دفعها أي بلد للارز ، مثلا ، أن تكون اكثر بمرتين ونصف المرة من ادنى قيمة وحدة مدفوعة ، اذا ما كانت تغيرات قيمة الوحدة التي دفعتها البلدان المستوردة قد تابعت الاسعار العالمية (ستجد المزيد من التفصيل لاحقا) والواقع أن الفارق الفعلي ما بين الاطراف القصوى قد كان ثلاثة أضعاف ونصف الضعف ، كما لاحظنا آنفا . وهكذا نرى أنه لا بد من اللجوء الى عامل غير المتوسط السنوي (٦) لتحليل هذه الفوارق .

---

(٦) يبدو من الوجيه اتخاذ السنة كوحدة زمنية للبحث في موضوع المنتجات الزراعية .

الفوارق في تكاليف النقل . تمثل الفوارق في تكاليف النقل أحد الاسباب الهامة التي تعلل بها تقليديا الفوارق في قيم الوحدة للسلع الموحّدة في بلدان مختلفة . على أن هذه الفوارق لا تفسّر ما لاحظناه آنفا من فوارق بين الاسعار تفسيرا كافيا . فبالنسبة للقمح والارز، تم دفع اعلى وادنى قيم للوحدة من قبل دول متجاورة : البحرين والكويت، على الترتيب بالنسبة للقمح ، والمغرب وموريتانيا على الترتيب بالنسبة للارز. وفي غير ذلك من الحالات، ليست المسافات من الطول او الصعوبة بما يكفي لتبرير الفوارق الملحوظة بين قيم الوحدة بالفوارق بين تكاليف النقل .

الفوارق في نوعية المنتجات . ان الصعوبة في دراسة هذا السبب من أسباب الفوارق في قيم الوحدة اكبر بطبيعة الحال ، اذ يمكن تحديد " النوعية " لا بما للسلع من خصائص مادية وحسب، بل بما يرافق ذلك من " خدمات " أيضا . ولو كان من الممكن ترجمة الفوارق في النوعية الى فوارق في قيم الوحدة ، لتعيّن على المرء أيضا ان يتبيّن ما اذا كانت بعض البلدان قد اشترت منتجات " عالية " او " متدنية " النوعية ، بل ولماذا اقدمت على ذلك . على انه يبدو من غير المحتمل ان تؤدي هذه الفوارق في النوعية ، لمنتجات موحدة المواصفات على وجه العموم ، ولا سيما بالنسبة للقمح والسكر، الى اسعار متفاوتة ، تعلل ما بينها من فوارق هذه الظاهرة ككل .

الزيادة في قيمة الفواتير . . . الخ . قد يكون " دفع " اسعار أعلى للواردات ، في البلدان ذات المراقبة الشديدة للنقد ، مجرد وسيلة لتحويل النقد المحلي الى عملات أجنبية . على أن هذا التعليل للفوارق لا ينطبق على حالة مثل قطر التي دفعت سعرا للوحدة مقابل القمح في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ ، كان يقارب ثلاثة اضعاف السعر الذي دفعته الكويت، مع انه ليست في أي من هذين البلدين مراقبة للنقد .

المعونات الغذائية والاسعار المخفضة . قد لا تمثل بعض قيم الوحدة المحتسبة في الجدول رقم (١) قيما " حقيقية " ، لان بعض البلدان تتلقى السلع اما بشكل معونات أو بأسعار مخفضة . على انه يبدو من غير المحتمل ان يمكن لهذا الامر ان يعلّل أي قدر كبير من الفوارق . فالقمح ، مثلا ، أقرب الى أن يكون موضوع هذا النوع من التسعير غير الخاضع لاسعار السوق من غيره من السلع التي تشملها هذه الدراسة . وقد كان أدنى سعر للقمح دفع في الفترة الممتدة من ١٩٧١ الى ١٩٧٣ ، هو ذلك الذي دفعته الكويت، وهي لم تحصل على مساعدة خارجية كهذه ولم تكن بحاجة اليها . ويدعم هذا الاستنتاج ايضا ، على نطاق اوسع، عدم وجود فارق كبير في اسعار الوحدة بالنسبة لمعظم السلع في البلدان النفطية ، وفي البلدان غير النفطية ، باعتبارهما مجموعتين متمايزتين من البلدان ، مع ان معظم البلدان المستفيدة من السلع المعانة كانت من البلدان غير النفطية وحسب . وعلى الرغم من ان بعض قيم الوحدة الواردة في الجدول رقم (١) ،

يمكن أن تكون قد تأثرت بمعونات السلع وبالاسعار المخفضة ،فليس ثمة ما يثبت أن فوارق الاسعار تكون أقل ،بصورة ملموسة ،في حال عدم وجود ممارسات من قبيل المعونات وتخفيض الاسعار .

عيوب السوق . قد يرغب المرء في اختبار بنية السوق بالنظر الى هذه السلع ، بمقدار ما لا تنفي الاسباب المبينة اعلاه بتفسير هذه الفوارق تفسيرا تاما . ولقد جرت العادة على التسليم بان معظم هذه السلع منتجات موحدة المواصفات تقريبا ،بحيث تتم صفقاتها في الاسواق بصورة اشبه ما تكون بالمنافسة المثلى . وبالتالي ،فمن المفترض أن اسعارها تتحدد بواسطة قوى السوق الفعالة وغير الذاتية . على أن الفوارق غير المعللة في اسعار الوحدة تلقي بظلال الشك في صحة هذا الافتراض . والحاجة تدعو الى المزيد من تقصي طبيعة عيوب السوق هذه ؛ وما اذا كان هناك - مثلا - نوع من القوى الاحتكارية التمييزية في النظام الاقتصادي ،وماهية وطبيعة هذه القوى واسسها ،في حال وجودها . وممّا ينبغي ان يبقى ماثلا في الاذهان بالنسبة لهذه الاعتبارات استمرار هذه الفوارق مع ما تتصف به من عدم اتساق .

واذا امكن ان نعزو الاختلافات في الاسعار الى قوى احتكارية معينة ،فقد يكون في الموضوع المزيد من العبر . فان استطاع جماعة من التجار التحكّم في اسعار هذه السلع " الضرورية " ،كان من الاسهل احتمالا على البلدان المصدرة ،بل على وسطاء التصدير ، التحكم فيها . فان قام هؤلاء بعمل مشترك في أي وقت يشاؤون ،لامكن أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة على المنطقة ككل ،أو على أي عدد من بلدانها .

واخيرا ،اذا عزيت هذه الفوارق في اسعار الوحدة ،بين مختلف البلدان ،بالنسبة لهذه السلع الموحدة نسبيا ،الى ما في هذه الاسواق من عيوب وممارسات احتكارية ، فان غلبة هذه الممارسات في اسواق السلع المصنوعة غير الموحدة نسبيا قد تكون أقوى احتمالا .

على أن جميع هذه الاستنتاجات والملاحظات تقوم اساسا على التسليم بأن المزيد من الاستقصاء سيبرر فرضيتنا القائلة بان هناك تدابير تمارسها قوى السوق بشأن هذه السلع . انها مسألة جديرة بأن نواصل دراستها ،فقد يكون لنتائج الدراسة والتحليل آثار عملية بالغة الاهمية .

ثانيا- تغيرات الأسعار من الفترة ١٩٧١- ١٩٧٣ الى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥

ألف - البلدان العربية المصدّرة للنفط

أول سؤال يطرح هنا هو ما اذا كان التغيّر الكبير في أسعار النفط، في نهاية سنة ١٩٧٣، قد لازمه اى تغييرات ذات بال في مستوى أو في نمط قيم الوحدة من الواردات الزراعية لهذه البلدان.

ويستدل من الجدول رقم (١) ان اسعار جميع هذه المواد قد تضاعفت مرتين وأكثر بالنسبة للبلدان العربية ككل، وبالنسبة للبلدان النفطية وغير النفطية كلا على حدة؛ اذ ان الأسعار في مجموعتي البلدان هاتين، قد ارتفعت بالنسبة للقمح والأرز اكثر من ضعفين ونصف الضعف، وتضاعف سعر السكر اكثر من ثلاثة أضعاف، وسعر الزيوت النباتية اكثر من ضعفين.

ان الآثار المباشرة لزيادة الاسعار في البلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة تحتاج الى دراسة واستقصاء. وباعتبار البلدان النفطية مجموعة واحدة (٧)، نرى أنها رفعت سعر أهم صادراتها (النفط) ما يقارب اربعة اضعاف، في نهاية سنة ١٩٧٣. ولكن، اذا ما قسنا القوة الشرائية الفعلية للنفط بالمادة الغذائية التي عرفت اقل زيادة في الاسعار (الزيت النباتي) نجد ان هذه القوة الشرائية لم ترتفع اربعة اضعاف بل اقل من ضعفين. وقوة النفط الشرائية لم ترتفع تقريبا بالقياس الى المادة الغذائية التي شهدت أكبر ارتفاع في السعر (السكّر). وبالقياس الى سلة جامعة لهذه السلع، فان قوة النفط الشرائية لم ترتفع الا بنسبة ٥٠ في المائة. وهكذا كان رقم "لاسبير" القياسي للأسعار، بالنسبة لهذه السلع الاربع، في البلدان النفطية في الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٥، هو ٢٧٤، على اعتبار فترة الأساس هي ١٩٧١- ١٩٧٣، مقابل رقم قياسي للنفط كان حوالي ٤٠٠، استنادا الى نفس فترة الأساس(٨). وكان الرقم القياسي لنسب تبادل النفط

---

(٧) يبحث موضوع البلدان غير النفطية في القسم التالي.

(٨) كانت اسعار الوحدة لبرميل النفط الخام بالنسبة للعراق والكويت كالتالي في غضون الفترة ذاتها:

		١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العراق	دولار	٢ر١٦	٢ر٤٤	٣ر٢٤	١١ر٦٥	١١ر٦٠
الكويت	دولار	٢ر٠٩	٢ر٣٦	٢ر١٤	١١ر٤٨	١١ر٣٩

وكان متوسط الاسعار (غير المرجح) بالأوزان في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ اقل بقليل من اربعة اضعاف فترة ١٩٧١- ١٩٧٣ بالنسبة للعراق، واكثر بقليل من اربعة اضعاف بالنسبة للكويت.
المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للامم المتحدة، ايلول/سبتمبر ١٩٧٨.

الجدول رقم (٢) : التغيرات بالنسب المئوية في أسعار الواردات الزراعية الرئيسية ، لمجموعات مختارة من البلدان العربية ١٩٧١/١٩٧٣ - ١٩٧٤/١٩٧٥

	البلدان العربية غير المصدرة للنفط	البلدان العربية المصدرة للنفط	مجموع البلدان العربية	بلدان غربي آسيا غير المصدرة للنفط	بلدان غربي آسيا المصدرة للنفط	مجموع بلدان غربي آسيا	العالم (١) الخارجي
القمح والمسلين	١٥٢	١٥٥	١٥٢	١٨٢	١٦٠	١٧٩	٨٥
السكر	٢٥٤	٢٣٤	٢٤٤	٢٥٨	٢٠٢	٢٢٥	٢٥٤
الزيوت النباتية	١٠٤	١٠٥	١٠٤	١٠١	١١١	٩٦	غير متوفر
الأرز	١٥٢	١٥٣	١٥٧	١٧٠	١٤٨	١٥٥	١٣٥

المصدر: الجدول رقم (١) .

(١) أسعار السوق الحرة .

والسلع موضوع الدراسة ∑ (٤٠٠ ÷ ٢٧٤) × ١٠٠ ∑ ١٤٦ في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، وهو بهذا يعكس زيادة مقدارها ٤٦ في المائة لا ٣٠٠ في المائة، على نحو ما يمكن للمرء ان يتوقع من زيادة قدرها اربعة اضعاف في سعر النفط.

وبطبيعة الحال، لا يمكن تعميم ذلك على القوة الشرائية بالنسبة لجميع السلع المستوردة، لا سيّما وانه يعتقد ان اسعار المواد الغذائية تتقلب بفوارق اكبر من تقلب اسعار السلع المصنوعة (٩). لكن كون هذه السلع الاربع جميعا قد ارتفعت من حيث قيم الوحدة بنسبة مائة في المائة على الاقل، يدفع الى الظن بأن هذا لم يكن فقط نتيجة التقلب الناجم عن دورة الانتاج العادية، التي يختلف تأثيرها عادة باختلاف السلع، بل يرجح انه كان نتيجة سبب أعم. وفي هذه الحالة، يمكن ان تنطبق الحجة بشكل عام دون ان تقتصر فقط على الواردات الزراعية.

وهكذا ارتفع سعر هذه الواردات الاربع جميعا بمعدل لا يضاهي الارتفاع في اسعار النفط الا بنسبة صغيرة. والسؤال التالي هو ما اذا كانت هناك دلائل مباشرة أو غير مباشرة تثبت كون زيادات قيمة الوحدة للواردات الزراعية موافقة للزيادات في الأسعار العالمية لهذه المواد، كما هو مبيّن في جدول التذييل الخامس. والأدلة لا تتوفر الا لثلاث من المواد الاربع. وتقوم هذه الادلة على مقارنة التغيرات في قيم الوحدة بالتغيرات الحاصلة في اسعار السوق الحرة العالمية. وقد لا تكون مقارنة المستوى المطلق لقيم الوحدة، كما ذكرنا آنفا، بأسعار السوق العالمية الحرة ذات دلالة تذكر، لأنها لا تشمل نفس بنود الانفاق، لكن مقارنة ما طرأ عليها من تغيرات لا يصيبها هذا الانتقاد الا على نحو أخفّ.

ولو كانت أسعار المواد المستوردة الى البلدان العربية قد ازدادت بمعدل أسرع نسبيا بعد رفع سعر النفط، فقد يحاول المرء تعليل هذا برغبة المورّدين في "تفريم المستوردين اسعارا أعلى" طلبا للافادة من الدخل الأعلى المفاجيء الذي حصل عليه المشتري. على أننا لا نجد في الجدول رقم (٢) اجابة بسيطة على ما اذا كان ذلك قد حدث. والحق ان النسبة المئوية للزيادة في اسعار استيراد السكر الى البلدان العربية، ولا سيما البلدان العربية المصدرة للنفط، كانت ادنى بقليل من النسبة المئوية للزيادة في الاسعار العالمية. أما سعر استيراد الأرز فقد ارتفع بمعدل أسرع

---

(٩) انظر: J.D. Coppock, "International Economic Instability" McGraw 1962، للوقوف على الرأي المضاد وما كان له من اثباتات، في الماضي على الأقل.

بالنسبة للبلدان العربية منه لباقي اقطار العالم، لكن الفارق بين النسبتين لم يكن كبيرا. على أن الصورة تختلف اختلافا كليا بالنسبة للقمح الذى يمثل اهم سلعة من سلع الواردات الغذائية الى المنطقة. فقد كان معدل ارتفاع الأسعار في البلدان العربية النفطية ١٥٥ في المائة، مقابل ارتفاع معدله ٨٥ في المائة في العالم ككل؛ والفارق بين هذين الرقمين كبير بالفعل. وثمة ناحية اخرى يجدر على رجل السياسة، أو حتى على غير الاقتصادي المحب للاطلاع - ان يلاحظها وهي موضوع المواد الثلاث الواردة في الجدول رقم (٢). فالقمح هو السلعة الوحيدة التي اشتدت في مجالها تبعية البلدان العربية (٨٥ في المائة من وارداتها في مطالع السبعينات) لبلدان الغرب الصناعية (انظر جدول التذييل الثالث). ومن شأن هذا ان يدعم، ولو بصورة ثانوية، الرأى الذاهب الى اعتبار التبعية شبه المحصورة ببلدان الغرب بالنظر الى مواد بهذه الأهمية البالغة، تهديدا لأمن المنطقة الغذائي.

باء- البلدان العربية غير المصدرة للنفط

فيما لاحظنا فوارق كبرى في الأسعار التي تدفعها بلدان مختلفة ثمنا لنفس السلعة (انظر الجدول رقم (١))، كانت الفوارق طفيفة بصورة ملحوظة بين الأسعار التي تدفعها البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، باعتبارها بلدانا تنتمي الى مجموعتين متمايزتين، كما يتبين من الجدول رقم (٢). وينطبق هذا الاستنتاج على فترة ما قبل الارتفاع الكبير في اسعار النفط، اى فترة ١٩٧١- ١٩٧٣، كما ينطبق على الفترة اللاحقة (١٩٧٤- ١٩٧٥). وهذا صحيح حتى بالنسبة للقمح، الذى كان الارتفاع في اسعار الوارد منه الى البلدان العربية اكثر بكثير من الارتفاع في الأسعار العالمية. وما نلاحظه هو ان المستوى المطلق لسعر وحدة القمح، شأنه كشأن نسبة الارتفاع المئوية لهذا السعر، لم يختلف كثيرا في البلدان النفطية عنه في البلدان غير النفطية.

وبيد و هذا، لأول وهلة، مثلا جيدا للمتاخمة أو لأثر التجاور. وقد يقول قائل انه كان على البلدان غير النفطية ان تدفع ما تدفعه البلدان النفطية من أسعار بحكم رابطة الجوار الجغرافي وغيرها من الروابط القائمة بين بلدان جامعة الدول العربية النفطية وغير النفطية. على ان الدراسة المتعمقة للجدول رقم (١) تبين ان البلدان المتجاورة لم تدفع اسعارا للسلعة الواحدة تختلف اختلافا بينا فحسب، بل ان النسبة المئوية للتغيرات في اسعار وارداتها قد تفاوتت ايضا تفاوتا بارزا. وليس من سبب ظاهر يعلّل عدم انطباق حجة التجاور أو المتاخمة على الجيران الأقربين، فيما يتعيّن انطباقها على جوار غير واضح التحديد بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية، باعتبارها تمثل مجموعتين متميزتين وبالتالي، بيد و انه ليس ثمة تعليل بسيط للتماثل في تقلب اسعار الوحدة من السلع المستوردة بين البلدان العربية المصدرة وغير المصدرة للنفط.

ومهما يكن من أمر، يبقى ان الاسعار التي دفعتها البلدان غير المصدرة للنفط لقاء السلع الرئيسية الاربع قد ارتفعت بنفس النسب التي ارتفعت بها تقريبا الأسعار التي دفعتها البلدان المصدرة للنفط. وقد كانت هذه تتراوح، كما ذكرنا، بين ١٠٤ في المائة و ٢٥٤ في المائة بالنسبة للبلدان غير النفطية للفترة الممتدة من ١٩٧١/١٩٧٣- ١٩٧٤/١٩٧٥. ورقم "لاسبير" القياسي للأسعار بالنسبة لهذه المواد يدل على ارتفاع في السعر بنسبة ١٧٠ في المائة للبلدان العربية غير المصدرة للنفط، اذ كان الرقم القياسي ٢٧٠ لفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ (على اعتبار فترة ١٩٧١- ١٩٧٣ = ١٠٠) (١٠).

وفي القسم السابق من هذه الدراسة، كانت التغيرات في اسعار الواردات الزراعية مقارنة بأسعار تصدير النفط، وهو مادة التصدير الرئيسية بلا منازع بالنسبة للبلدان النفطية. ولم يكن ثمة من الاسباب ما يدفع الى دراسة اسعار الصادرات من المنتجات الزراعية للبلدان العربية النفطية في تلك المرحلة. على ان تصدير المنتجات الزراعية هو، بالنسبة للبلدان العربية غير النفطية، أهم مصدر للعائدات من النقد الأجنبي، لذا، فليس بالامكان تجاهله.

اما الجدول رقم (٣) فانه يبوّب اهم السلع المصدرة تبعا لأهميتها. ويتضح من المقارنة بين الجدولين رقم (٢) ورقم (٣) ان قيم الوحدة من السلع الزراعية الرئيسية المستوردة قد ارتفعت بمعدلات اسرع من معدلات قيم الوحدة من المواد الزراعية الرئيسية التي صدّرتها البلدان العربية.

والملاحظات الآنفة، يمكن عرضها بشكل اكثر تحديدا على هيئة ارقام قياسية (رقم لاسبير) لقيم الوحدة من السلع المستوردة. واذا جعلنا الاساس فترة ١٩٧١- ١٩٧٣، كان الرقم القياسي للسلع المستوردة بالنسبة للبلدان العربية غير النفطية ٢٧٠ فيما كان الرقم القياسي للسلع المصدرة ١٥٧ في الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥. وبذا، تنخفض نسب تبادل المواد الرئيسية من الصادرات الى الواردات الزراعية، الى الرقم ٥٨ في الفترة ١٩٧٤- ١٩٧٥ (على اعتبار فترة ١٩٧١- ١٩٧٣ = ١٠٠). وبالمقابل، انخفضت القوة الشرائية للوحدة من هذه الصادرات بالنسبة لأهم الواردات الغذائية الى قيمة لا تزيد كثيرا عن النصف.

وهكذا تأثرت البلدان غير النفطية، من حيث السلع قيد الدراسة على الأقل، تأثرا سلبيا بالغا في غضون هذه الفترة، ولا سيما عندما توجب عليها ان تواجه نفس اسعار النفط التي يدفعها كل من عداها. وبالنسبة للنفط، انخفض الرقم القياسي للقوة الشرائية للوحدة من صادراتها الزراعية الى نحو ٣٩، في غضون الفترة ذاتها. وبطبيعة الحال، فان هذا لا يعطينا صورة مكتملة الجوانب، اذ انه يترتب على ذلك دراسة قيم الوحدة من الصادرات والواردات الاخرى على حد سواء. على ان هذه الحقائق تشير الى ان نسب التبادل العامة ربما انقلبت ايضا على هذه البلدان بشكل بالغ.

---

(١٠) بالاستناد الى جدول التذييل الأول.

الجدول رقم (٣) - قيمة الوحدة من أهم الصادرات الزراعية للبلدان العربية ،

١٩٧١/١٩٧٣ - ١٩٧٤/١٩٧٥

(بالدولار الأمريكي للطن المترى ، وبالنسب المئوية)

المادة	البلدان العربية غير النفطية			مجموع البلدان العربية			بلدان غربي آسيا غير النفطية			مجموع بلدان غربي آسيا		
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن
القطن الخام	١٠٧٧	٢١٥٣	١٠٠	١٠٧٣	٢١٤٩	١٠٠	١١٦٩	٢٤٢٠	١٠٧	١١٦٣	٢٤١٥	١٠٨
الخضار	١٨٦	٢٦٨	٤٤	١٨٥	٢٦٩	٤٥	١٤٧	١٩١	٣٠	١٤٥	١٩٤	٣٤
الحمضيات	١٤٣	١٧٥	٢٢	١٤٣	١٨١	٢٧	١١٣	١٦٠	٤٢	١١٣	١٦٣	٤٤
زيت الزيتون	٨٣٠	١٧٣٩	١١٠	٨٣١	١٧٢٦	١٠٨	١٠٠٨	١٢٠٢	١٩	١٠٠٣	١٢٢١	٢٢

المصدر : بالاستناد الى جدول التذييل الرابع .

(١) - ن : تدل على النسبة المئوية للتغير في غضون الفترة قيد الدراسة

جيم - تحليل اسعار بلدان غربي آسيا

يتبين من الجدولين (١) و (٢) ان لا المستوى المتوسط لاسعار استيراد اهم الواردات ولا معدلات تغيّر هذه الاسعار تختلف اختلافا ذا بال بين البلدان العربية كمجموعة وبلدان غربي آسيا . وبالتالي ، فان الحجج الواردة آنفا كانت تبقى بلا تغيير على وجه العموم لو استعملت اسعار الاستيراد الى بلدان غربي آسيا بدلا من اسعار استيراد دول الجامعة العربية .

وعند تحليل التبادل التجاري للبلدان العربية المصدرة للنفط ، لم يستعمل من معلومات المصفوفات الاساسية الا ما اتصل منها باسعار البضائع المستوردة . والرقم القياسي السعري لنفس الواردات كان ٢٦٥ لبلدان غربي آسيا النفطية ، مقابل ٢٧٤ للبلدان العربية النفطية كمجموعة . على اننا اذا جعلنا الرقم ٢٦٥ بدلا من ٢٧٤ كرقم قياسي ، لكانت القوة الشرائية لبرميل من النفط بالنسبة للسلع المستوردة لقاء النفط العربي قد ازدادت بمقدار ٤٦ في المائة للبلدان العربية النفطية ، و ٥١ في المائة للبلدان النفطية في منطقة غربي آسيا . وليس الفارق بين هذين الرقمين بذي بال بالقياس الى ارتفاع متوقع بنسبة ٣٠٠ في المائة تقريبا وقت الارتفاع الكبير في اسعار النفط .

ويبدو أن بلدان غربي آسيا غير النفطية كانت ايضا احسن حالا بعض الشيء من البلدان العربية غير النفطية عامة ، كما يمكن تبيّنه من مقارنة الجدول (٢) بالجدول (٣) . فمع ان رقم وارداتها القياسي كان اعلى من رقم البلدان العربية غير النفطية كمجموعة (٢٨١ مقابل ٢٧٠) ، كان الرقم القياسي السعري لصادراتها اعلى ايضا (١٩٥ مقابل ١٥٧) . ولذا ، كانت القوى الشرائية للسلع الزراعية المصدرة بالنسبة للسلع المستوردة أعلى كذلك (٦٩ مقابل ٥٨) منها بالنسبة الى البلدان العربية غير النفطية كمجموعة . وبالمثل ، انخفضت القوة الشرائية لهذه الواردات بالنسبة للنفط الى ٤٩ ، مقابل ٣٩ للبلدان العربية غير النفطية . على أنه من الجلي ان هذه البلدان ايضا قد تضررت بشكل ملحوظ بشأن القضايا المطروحة هنا ، وكان لمشاكلها في مجال النقد الاجنبي من الاهمية ما لمشاكل البلدان العربية غير النفطية كمجموعة .

وستتضح بعض هذه النقاط بصورة أجلى في الفصول الاساسية التالية والاخيرة ، التي تدرس سلوك " كميات " و " قيم " مواد التبادل الرئيسية .

ثالثا - دراسة تحليلية لكميات وقيم المواد الرئيسية في تجارة السلع الزراعية - البلدان العربية

يتضح من الجدول رقم (٤) أن معدّل الزيادة في أسعار جميع المواد تقريبا كان عاليا بالنسبة للبلدان المصدّرة وغير المصدّرة للنفط معا . وتتراوح المعدلات السنوية للنمو من نحو ٩ في المائة في السنة للأرز الى ١٩ في المائة سنويا للزيوت النباتية . ولا يستثنى من هذه الصورة العامة الاّ الأرز المستورد الى البلدان غير المصدرة للنفط، اذ انخفض سعره بمعدل سنوي يناهز ٢ في المائة ، في غضون الفترة المشمولة بالدراسة .

وليس من اليسير تفسير الزيادات غير المألوفة في الطلب على الواردات . ومن الآراء المحتملة ، أن الانتاج المحلي للبلد المستورد ربما انخفض لدواع موسمية ؛ لكن هذه الحجّة تتداعى ، لكون الطلب قد تزايد على المواد الأربع جميعا في آن معا . ومن التفسيرات الأخرى الممكنة أن هذه الزيادة الفجائية في الطلب كانت نتيجة لزيادة مفاجئة بدرجة أكبر في القوة الشرائية للبلدان المصدّرة للنفط . على أن زيادة طلب البلدان غير المصدّرة للنفط يمكن أن تعتبر ايضا غير عادية ، الا بالنسبة للأرز (١١) .

يبيّن الجدول رقم (٤) أن نسبة الزيادة المئوية في معظم الأحيان ، لم تكن أدنى بكثير للبلدان غير المصدّرة للنفط منها للبلدان المصدرة للنفط . وحتى الفروق الطفيفة في هذه الزيادات لهاتين المجموعتين لا تعود ذات دلالة اذا ما أدركنا كثافة تدفق العمال ، في هذه الفترة ، من الدول غير المصدّرة للنفط الى الدول المصدرة للنفط ، وهو أمر كاف بحد ذاته لزيادة الطلب بصورة طبيعية ومن ثم زيادة الواردات .

---

(١١) سيبحث هذا الموضوع باستفاضة لاحقا .

الجدول رقم (٤) - المتوسط السنوي لكميات المواد الزراعية الرئيسية المستوردة الى بلدان عربية مختارة ، ١٩٧١/١٩٧٣-١٩٧٤/١٩٧٥

(بالآلاف الاطنان - النسبة المئوية للتغيير)

السلع / المناطق	القمح والمسلمين			السكر المكرر			الزيوت النباتية			الأرز		
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)
البلدان العربية النفطية	١٥٦١	٢٤٧٣	٥٨	٧٧٩	٩٩٢	٢٧	١٩٤	٢٧٣	٤١	٢٨٨	٤٠٦	٤١
البلدان العربية غير النفطية	٣٥٢٠	٤٤٥٩	٢٧	٨٦٠	١٠٤٠	٢١	٢٨١	٤٣٩	٥٦	١٩٦	١٨٧	٥-
مجموع البلدان العربية	٥٠٨١	٦٩٣٢	٣٦	١٦٣٩	٢٠٣٢	٢٤	٤٧٥	٧١٢	٥٠	٤٨٤	٥٩٣	٢٣
البلدان النفطية في منطقة غربي آسيا	٥٧٩	٧٣١	٢٦	٤٤١	٥٠٢	١٤	٩٧	١١٩	٢٣	٢٤٨	٣٦١	٤٦
البلدان غير النفطية في منطقة غربي آسيا	٢٣٩٠	٣٠٢٩	٢٧	٢٩٦	٤٧٥	٦٠	١٣٢	٢١٦	٦٧	١٣١	١٣٠	١-
مجموع بلدان غربي آسيا	٢٩٦٩	٣٧٥٩	٢٧	٧٣٧	٩٧٦	٣٢	٢٢٩	٣٣٤	٤٦	٣٨٠	٤٩١	٢٩

المصدر: جدولا التذييل الأول والثاني .

(١) ن : تدل على النسبة المئوية للتغير في غضون الفترة المشمولة بالدراسة.

يعطينا الجدول رقم (٥) - وهو يبيّن حجوم الصادرات الزراعية من السلع الأربع الرئيسية - صورة أوضح . فقد انخفضت صادرات المواد الأربع جميعا بالنسبة للبلدان غير المصدّرة للنفط وللبلدان العربية كمجموعة (١٢) .

وهنا أيضا ، ليس ثمة من تعليل بسيط لهذا الانخفاض. ومن الممكن أن يكون ركود النشاط الاقتصادي في العالم قد ساهم في هذا لكنّ كمية السلع المتبادلة دوليا بالنسبة للعالم ككل قد ازدادت في الواقع في غضون هذه الفترة . أضف الى ذلك أن السائد عامة أن تراجع الطلب على المنتجات الزراعية ، لا سيما في أقل البلدان نموا ، لا يؤثر في الكميات الا بصورة ثانوية ، فيما تشتد وطأته الرئيسية على الأسعار . وبالنظر الى هذا ، فلا يأتي ركود النشاط الاقتصادي العالمي في غضون تلك الفترة بتفسير يعلّل تماما تدني صادرات البلدان العربية .

ومن الطرائق التي يمكن أن نفسّر بها تدني الصادرات وارتفاع الواردات معا ، افتراض انتقال الكثير من عوامل الانتاج (من اليد العاملة بصورة رئيسية) بعد ارتفاع أسعار النفط من المناطق الريفية الى الحضر داخل كل قطر ، ومن البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية ، مما أدى الى ركود بل وتدني انتاج المواد التي تصدّر ، وربما أيضا المواد المنتجة للاستهلاك الداخلي . وهذه المواد الاستهلاكية ، ربّما أدت الى زيادة الطلب على الواردات ، ولا سيما في المناطق التي لم يهاجر ابناؤها مع أسرهم ، وهي الوحدات المستهلكة التي يعيلون . وكما ذكرنا أعلاه ، فان هذا مجرد افتراض لا مجال هنا لدراسته بشيء من التفصيل .

---

(١٢) ويلاحظ ان حجم الصادرات من المواد الاربع الرئيسية غير ذى اهمية بالنسبة للدول المصدرة للنفط والأمر اقل وضوحا بالنسبة لبلدان منطقة غربي آسيا ، فان كمية مادة من المواد ، على الأقل قد ازدادت في غضون الفترة ، ولكن هذه الزيادة لم تكن كافية لتؤثر أى تأثير ملحوظ على عائدات النقد الأجنبي ، كما يتضح من الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٥) - المتوسط السنوي لكميات المواد الزراعية الرئيسية التي صدرتها البلدان العربية ١٩٧١/٧٣ - ١٩٧٤/٧٥

(بآلاف الاطنان - النسبة المئوية للتغير)

السلع / المناطق	القطن الخام			الخضار			الحمضيات			زيت الزيتون		
	١٩٧١-١٩٧٣	١٩٧٤-١٩٧٥	ن (١)	١٩٧١-١٩٧٣	١٩٧٤-١٩٧٥	ن (١)	١٩٧١-١٩٧٣	١٩٧٤-١٧٥	ن (١)	١٩٧١-١٩٧٣	١٩٧٤-١٩٧٥	ن (١)
البلدان العربية غير النفطية	٦٩٧	٤٤٧	-٣٦	١٠٥٠	٨٤٦	-١٩	٩٩٤	٩٧٦	-٢	١٠٧	٨٨	-١٨
البلدان العربية	٧٠١	٤٤٦	-٣٦	١١٠٤	٨٧٢	-٢١	١١٣٤	١٠٦٩	-٦	١٠٨	٩١	-١٦
البلدان غير النفطية في منطقة غربي آسيا	٤٥٢	٣٣١	-٢٩	٤٣٨	٤٠٠	-٩	٣٦١	٤٥٤	٢٦	١	١	٠
بلدان منطقة غربي آسيا	٤٤٥	٣٢٢	-٢٩	٤٦٣	٤١١	-١١	٣٦٥	٤٥٧	٢٥	١	١	٠

المصدر : جدول التذييل الرابع

(١) ن : تدل على النسبة المئوية للتغير في غضون الفترة المشمولة بالدراسة.

ومهما يكن سبب ارتفاع معدّل النمو في الواردات وسبب الانخفاض في الصادرات ، فانه نتج عن هذين العاملين مضافين الى معدّل أعلى بكثير للزيادة في أسعار الوحدة من الواردات بالنسبة الى أسعار الوحدة من الصادرات ، وضع سيء للغاية لميزان التجارة . وبطبيعة الحال ، كان لهذا نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان العربية غير المصدّرة للنفط ، كما هو مبين في الجدول رقم (٦) أدناه .

الجدول رقم (٦) - الميزان التجاري لأربع سلع زراعية رئيسية تشملها التجارة في البلدان العربية غير المصدرة للنفط ١٩٧١/٧٢-١٩٧٤/٧٥
(بآلاف الدولار الأمريكي)

	البلدان العربية غير المصدّرة للنفط		البلدان غير النفطية في منطقة غربي آسيا	
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥
عائدات الصادرات (أ)	١١٧٦٨٤٥	١٥٠٨٤١٩	٦٣٥٢٤٧	٩٢٦٣٠٧
مدفوعات الواردات (ب)	٥٨٥٥٤٩	٢٠٠٥١٤٢	٣١٦٠٢٩	١٢٠٥٨٤٠
الميزان التجاري	+٥٩١٢٩٦	-٤٩٦٧٢٣	+٣١٩٢١٨	-٢٧٩٥٣٣

المصدر : جداول التذييل الأول والثاني والثالث

(أ) عائدات القطن الخام والخضار والحمضيات وزيت الزيتون

(ب) مدفوعات واردات القمح والسكر المكرّر والزيوت النباتية الثابتة والأرز المقشور .

ويبيّن الصف الأخير من الجدول رقم (٦) بوضوح تام دلالة كل ما قيل حول تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية غير المصدّرة للنفط وفي بلدان منطقة غربي آسيا غير المصدّرة للنفط أيضا . ففي الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، كان أقل من نصف عائدات السلع الزراعية الرئيسية الأربع المصدّرة يكفي لشراء المواد الرئيسية الأربع من الواردات الزراعية ، مما يدع النصف الباقي متاحا لشراء غيرها من واردات البضائع والخدمات . لكن هذا الفائض الكبير ، قد انقلب في العامين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى عجز شديد ، مما اقتضى تمويل ربع نفس المواد المستوردة من مصادر أخرى . ومن المحتمل - فيما يبدو - أن البلدان غير المصدّرة للنفط في منطقة غربي آسيا وغيرها من البلدان العربية لم تتمكن من تدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي ومن تمويل برامج التنمية الاقتصادية الا بفضل التحويلات المالية التي أرسلها العاملون من ابنائها في البلدان المصدّرة للنفط ، وما قدمته اليها هذه البلدان من معونات وقروض .

رابعا - الخلاصة والتوصيات

١ - يستدل من دراسة أهم الواردات الزراعية الى البلدان العربية والى بلدان منطقة غربي آسيا أن قيم الوحدة من نفس السلع الموحدة المواصفات تختلف اختلافا كبيرا حتى بين البلدان المتجاورة . وينطبق هذا على الفترتين اللتين شملتهما الدراسة في هذا البحث أي فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، وفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وقد تؤدي دراسة أكثر استفاضة لأسباب هذه الاختلافات الى معلومات مفيدة حول عدة أمور منها طبيعة ودرجة قوى الاحتكار الناشطة في السوق العالمية بصدد هذه السلع. ويمكن هنا طرح فكرة انشاء نظام مشترك لجمع ونشر المعلومات المتصلة بالأسعار وتكاليف النقل ، حتى قبل انجاز الدراسة المستفيضة المقترحة أعلاه .

٢ - ارتفعت قيم الوحدة من جميع الواردات الزراعية الرئيسية ارتفاعا حادا ، أكثر من مرتين ونصف المرة ، في غضون الفترتين ١٩٧١ - ١٩٧٣ و ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .

٣ - ان قيم الوحدة للواردات من السلع الزراعية التي شملتها الدراسة قد تمشّت مع الأسعار العالمية لهذه المواد الا بالنسبة للقمح . فقد ارتفعت قيمة وحدة القمح المستوردة الى البلدان العربية بمعدلات أسرع بكثير من ارتفاع أسعار القمح العالمية . وتجدر الملاحظة هنا أن القمح وحده من بين هذه المواد جميعا قد انحصر استيراده تقريبا (٨٥ في المائة) من البلدان الغربية الصناعية .

٤ - أصبح الرقم القياسي للمواد المستوردة التي شملتها الدراسة أكبر بمقدار مرتين ونصف في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وارتفعت أسعار تصدير النفط بنسبة أربعة أضعاف ، في نهاية سنة ١٩٧٣ ، وبالتالي ، ارتفعت القوة الشرائية لبرميل نفط البلدان العربية بين ١٩٧١/٧٣ و ١٩٧٤/٧٥ (بالنسبة الى الواردات الزراعية الرئيسية الأربع) لا بنسبة ٢٠٠ في المائة ، كما قد يتصور المرء ، بل بنسبة تناهز ٥٠ في المائة وحسب .

٥ - بلغ الرقم القياسي لقيم الوحدة من المواد الزراعية الرئيسية الأربع المصدرة من البلدان العربية غير المصدرة للنفط ١٥٧ في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ (على اعتبار فترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ = ١٠٠) مقابل ٢٧٠ لقيم الوحدة من المواد الرئيسية الأربع المستوردة . ومعنى هذا انه في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ لم يكن لسلة من مجموع المواد الزراعية المصدرة من هذه البلدان أن تشترى الا أكثر من النصف بقليل من وارداتها الزراعية الرئيسية ، بالقياس لما كان يمكنها شراؤه في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ . ولم تكن حال بلدان منطقة غربي آسيا غير المصدرة للنفط لتختلف عن هذا الا اختلافا ثانويا . وقد ترتب على ذلك ، بالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط ، التي يعتمد أكثرها الى حد بعيد على الصادرات الزراعية لسد حاجتها الى النقد الأجنبي ، عواقب جد خطيرة .

٦ - ازدادت كميات جميع السلع الرئيسية المستوردة من قبل البلدان المصدرة والبلدان غير المصدرة للنفط معا بمعدل سريع جدا في غضون النصف الأول من السبعينات، فيما تناقصت كميات جميع السلع الزراعية الرئيسية المصدرة، بالنسبة للبلدان العربية كمجموعة، وبالنسبة للبلدان غير النفطية، بمعدلات سريعة جدا في بعض الحالات.

٧ - ان نتائج الزيادة البطيئة نسبيا في قيم الوحدة من الصادرات الزراعية العربية والانخفاض في الكميات المصدرة، مضافا اليها زيادات سريعة جدا في قيم الوحدة من الواردات الزراعية الى البلدان العربية مع زيادات هامة في الكميات المستوردة كانت وخيمة، ولا سيما بالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط. وفي الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣، كان ثمة فائض صاف كبير جدا من النقد الأجنبي العائد الى البلدان غير النفطية في الوطن العربي وفي منطقة غربي آسيا من المتاجرة بالمواد الزراعية الرئيسية الأربع. على أن هذا الفائض تحول في الفترة ٧٤-١٩٧٥ الى عجز كبير، فقد تعين شراء ربع السلع الزراعية الرئيسية الأربع المستوردة الى البلدان غير المصدرة للنفط بالنقد الأجنبي العائد اليها من أنشطة أخرى، أو الذى اقترضته.

٨ - ليست صورة الأحوال الاقتصادية للبلدان العربية أو لبلدان مجموعة غربي آسيا، كما تتضح من مصنوفات تجارة السلع الزراعية للبلدان العربية، مشرقة على النحو الذى قد يساق المرء الى اعتقاده. فمن جهة، تمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط من تحسين وضعها بعد ارتفاع الأسعار في سنة ١٩٧٣، ولكن يبدو أن ذلك قد كان بصورة أكثر تواضعا بكثير من نظرة العامة اليها؛ وتبدو البلدان غير المصدرة للنفط، من جهة ثانية، وقد ساءت أوضاعها أكثر بكثير مما كانت عليه قبل ارتفاع أسعار النفط، فيما يتصل بايراداتها من النقد الأجنبي العائد من القطاع الزراعي على الأقل؛ وربما كان لهذا الأمر تأثير خطير على ما تبذله الكثير من هذه البلدان من جهود انمائية.

٩ - وهكذا، لا تستطيع البلدان العربية المصدرة للنفط أن تبلغ هدفها الرامي الى رفع القوة الشرائية لنفطها لأى درجة ذات أهمية من غير أن تربط أسعاره على نحو ما بأسعار وارداتها. ومن الجلي أن هذا لا بد أن يكون الهدف الذى ترمي اليه سياسة تسعير النفط فيها.

١٠ - بمقدار ما انتقلت عوامل الانتاج، واليد العاملة على نحو أخص، من البلدان غير المصدرة الى البلدان المصدرة للنفط، يبدو من الانصاف، ومن السليم اقتصاديا أيضا، أن ينتقل العامل المتحرك الآخر وهو رأس المال - بالاتجاه المعاكس. وهكذا ينبغي أن تتم استثمارات القطاع العام أو القطاع الخاص أو كليهما معا في القطاع الزراعي للبلدان غير

المصدرة للنفط ، من الأموال المتكوّنة أصلا في البلدان المصدرة للنفط . ان من شأن سياسة كهذه أن تكون لها مزية اضافية ، هي زيادة " الأمن الغذائي " للمنطقة (١٣) .

١١ - يمكننا أن نجد وضعا موازيا للوضع المبيّن في الفقرة ١٠ أعلاه حتى داخل البلدان المصدرة للنفط ، التي انتقلت اليها أعداد كبيرة من العمال من القطاع الزراعي الى القطاع غير الزراعي . وقد يكون لهذه النزعة امكان وقف نمو القاعدة الزراعية القائمة في هذه البلدان أو حتى تقويضها (١٤) . ولذا فقد يكون من الضروري اتخاذ تدابير خاصة تشمل توظيف مبالغ كبرى من الاستثمارات المناسبة في تنمية زراعة هذه البلدان لمعالجة الوضع.

---

(١٣) أنظر مثلا ، دراسة بعنوان " جوانب الأمن الغذائي في تجارة السلع الزراعية العربية " - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٧ .

(١٤) أنظر M. A. Katouzian "Oil versus Agriculture -- A case Study of Dual Resource Depletion in Iran", Journal of Peasant Studies, April 1978, pp. 347-369.

تذييل حول منتجات الالبان

ان منتجات الالبان ، كما ذكر في الحاشية رقم (٥) هي الرابعة من حيث الاهمية بين المواد الغذائية المستوردة الى البلدان العربية . والسبب الوحيد الذى حال دون بحثها في الدراسة التحليلية هو ان السلع التي تشكل منتجات الالبان بعيدة عن التجانس فيما بينها كل البعد من حيث مجرد وزنها الاجمالي ، او من حيث الاسعار التي نحصل عليها بنتيجة قسمة القيمة الاجمالية على الوزن الاجمالي ، بما لا يتيح توفير مقادير ذات دلالة اقتصادية .

ولو اتيح للمرء معلومات اكبر تفصيلا لامكنه ، بطبيعة الحال ، اما الحصول على ارقام قياسية لكمياتها واسعارها ، او تحويل المواد الى مكافئها من اللبن . وبسبب عدم توفر هذه المعلومات ، تقرّر عدم ادراجها في الجزء الرئيسي من هذه الدراسة .

على ان هذه المواد من الاهمية بحيث لا يجوز تركها خارج نطاق البحث وفي هذا التذييل سندرس سلوكها من حيث السعر والكمية ، على اساس افتراض بسيط وهام في آن واحد هو ان لا الكميات النسبية لمختلف السلع التي تشملها هذه التسمية ، ولا اسعارها النسبية قد تغيّرت في غضون الفترة التي تشملها الدراسة ، واستنادا الى هذه الفرضية ، يمكن للمرء ان يعالج مجموع كميات واسعار منتجات الالبان كما لو كان هذا البند يتألف من سلعة واحدة فقط . ويبين الجدول التالي كميات واسعار منتجات الالبان في الفترتين ١٩٧١-٧٣ و ١٩٧٤-٧٥ .

وعند مقارنة الجدول ادناه بالجدول رقم (١) الوارد في متن الدراسة ، نجد ان اسعار منتجات الالبان قد ارتفعت بمعدل ابطأ بكثير من اسعار باقي المواد الرئيسية من الواردات الزراعية . والواقع ان معدل نمو اسعارها اقرب الى متوسط ارتفاع اسعار المواد الرئيسية من الصادرات لا من الواردات . ونستنتج على الفور ان اسعار منتجات الالبان لو استعملت بدلا من اسعار الارز في الارقام القياسية الواردة في النص ، لكانت الصورة المعروضة في المتن أقل قتامة . على ان هذه المادة ، لما كانت ستبقى هي الرابعة من حيث ترتيب الاهمية فقط بالنسبة للبلدان العربية كمجموعة ، فلن يكون الفارق كبيرا .

الجدول رقم (٧)

الواردات من منتجات الالبان ، بما فيها البيض ، الى البلدان العربية ،
١٩٧١-١٩٧٣ و ١٩٧٤ - ١٩٧٥

البلدان	الاسعار (بالدولار الامريكي للطن المترى)			الكمية (بآلاف الاطنان المترية)		
	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)	١٩٧١-٧٣	١٩٧٤-٧٥	ن (١)
البلدان العربية النفطية	٦٤٣	١٠٥٤	٦٤	١٦١	٢٢٦	٤٠
البلدان العربية غير النفطية	٧٦٣	١١٢١	٥٠	٩٠	١١٢	٢٤
مجموع البلدان العربية	٦٨٦	١٠٧٦	٥٧	٢٥١	٣٣٨	٣٥
البلدان النفطية في منطقة غربي آسيا	٧٢٠	١٢٣٧	٧٢	٧٢	٩٧	٣٥
البلدان غير النفطية في غربي آسيا	٨١٣	١٣٠٧	٦١	٥٠	٦١	٢٢
مجموع بلدان منطقة غربي آسيا	٧٥٨	١٢٦٤	٦٧	١٢٢	١٥٨	٣٠

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة - كشوف الحاسبات الالكترونية

(١) ن : تدل على النسبة المئوية للتغيّر .

على ان التغير في كمية منتجات الالبان يتسق الى حد كبير مع باقي المواد المستوردة. واذا اعتبرنا الواردات في البلدان العربية كافة، تكون النسبة المئوية للتغير قريبة من متوسط (قارن بالجدول رقم ٤) هذه المواد جميعا.

واذا اعتبرنا تغيرات الاسعار والكميات معا، وبحد ذاتها، فقد نميل الى ان نستخلص ان اسعار استيراد هذه المادة قد ارتفعت بمعدل ابطأ نسبيا، وان الكميات المستوردة لم ترتفع بمعدل أسرع نسبيا، ولذا فهي مادة جديرة باولوية دنيا في الاستثمار بالقياس الى غيرها من المواد المستوردة. ولن تكون هذه النتيجة مستندة الى معلومات غير كافية وحسب، بل الى حجة منطقية غير مكتملة. اذ ان في استطاعتنا ان نقول، على نقيض هذا، مستعملين فرضية مسلما بها على وجه العموم، ان المرونة الدخلية للطلب على منتجات الالبان اعلى مما هي في باقي المواد المستوردة التي تناولها هذا البحث. ثم ان كون الكميات المستوردة، حتى باسعار منخفضة نسبيا، لم ترتفع بمعدل اعلى من معدل ارتفاع السلع الاخرى، قد يفسره ان المنتجين الوطنيين قد انتجوا كميات اكبر تلبية للطلب، ناجحين في منافسة منتجات الالبان المستوردة، فساعدوا بهذا على المحافظة على مستويات الاسعار وعلى الكميات المستوردة ايضا بحدود ادنى مما كان يمكن ان تكون عليه لولا ذلك. واذا تبين ان الوضع كذلك، فمن الممكن للمرء ان يقول ان عوامل الانتاج المتوفرة في هذه البلدان تلائم انتاج الالبان ومنتجاتها، ومن ثم ينبغي اعطاؤها الاولوية في الاستثمار لا العكس. ان من الجلي ان الحاجة تدعو الى المزيد من المعلومات المفصّلة ومن الدراسات التحليلية لبلوغ نتائج اشد حسما يكون فيها فصل المقال.

جداول التذييل

جدول التذييل الأول

السلع الزراعية المستوردة، ١٩٧١-٧٣، البلدان العربية (١)

(بالدولارات الامريكية، وبالدولار للطن المترى)

	الجزائر	العراق	الكويت	الجماهيرية الليبية	قطر	المملكة العربية السعودية	البلدان النفطية	البحرين	مصر	الاردن	لبنان	موريتانيا
ح والمسلين												
لاف الدولارات)	٦٩٥٥٧	٣٦٨٣٠	٥٢٨٠	١٠٨٨٩	١٠٥٩	١٠٨٨١	١٣٤٤٩٦	٨٢٤	١٢٣٤٥٢	٥٦٢٧	٢٦٢٣٢	٩٧٥
لن مترى)	٨٨٧٢٦١	٣٨٩٩٤٨	٩٥٤٦٤	٩٦٧٣٥	٦٩٧٤	٨٧٠٦٧	١٥٦١٤٤٩	٣٨٣٨	٧٦٠٢٣٣٣	٤٦٧٧٤	٣٦٩١٩٣	٩٠٦٥
ولار للطن المترى)	٧٩	٩٦	٥٥	١١٥	١٥٢	١٢٤	٨٦	٢١٥	٧٧	١٢٠	٧١	٧٦
ر المكرر												
لاف الدولارات)	٥٢٨٧٥	٦٠٠٩٨	٤٩٥١	١٦٧٢٦	١١٦٠	٢٠٣٩٨	١٥٦٢٠٨	٢١٨٥	- - -	٨٥٢٤	١٠٦٦٠	٤٤٩٧
لن مترى)	٢٦٤٢٣٧	٣١٥٠٩٠	٢٣٣١٣	٧٣٩١٧	٥٣٩٦	٩٧٣٦٩	٧٧٩٣٢٢	٧٣٠١	- - -	٤٤٠٠٤	٦٩٥٧١	١٨٥٦١
ولار للطن المترى)	١٩٤	١٩١	٢١٢	٢٢٦	٢١٥	٢١٥	٢٠٠	٢٩٩	- - -	١٩٤	١٥٣	٢١٢
ت النباتية الثابته												
آلاف الدولارات)	٢٣٠٢٧	٢٢٨٤٥	٢٩٥٧	١٨٣٤٣	٢٢٤	٥٠٩٦	٧٢٤٩٢	٣٣٠	٤٢٦٧٤	٣١٦٥	٣٠٤٩	٨٦٦
لن مترى)	٧٣٨١٨	٨٥٥٨٦	٣٤٥٢	٢٣٤٨٥	٣٢٠	٧٦٣٨	١٩٤٢٩٩	٦٣٩	١١٢٨٨٠	٧٧٢٢	٥٧٦٠	٢١٧٠
ولار للطن المترى)	٣٠٤	٢٦٧	٨٥٧	٧٨١	٧٠٠	٦٤١	٣٧٣	٥١٦	٣٧٨	٤١٠	٥٢٩	٤٠١
ات الالبان والبيض												
آلاف الدولارات)	٣٥١٣٥	١٢٨٦٧	١٦٣١٠	١٦٤٤٥	٣٤١٠	١٩٤٩٥	١٠٣٦٦٢	٣٠٤٤	٢٦٤٦	٨٥٠٧	١٢٨٣١	٢٠٦٠
لن مترى)	٥٧٣٤٩	٢١٧٩١	٢١٥٩٦	٣١٤٩٨	٥٩١٥	٢٣٠٢٧	١٦١١٧٦	٤٧٨١	٢٨٠٧	٩٤٨٣	١٤٠٠٣	٣٠٩٦
ولار للطن المترى)	٥٩٦	٥٩٠	٦٢٠	٥٢٢	٥٧٧	٩١٧	٦٤٣	٦٣٧	٩٤٣	٨٩٧	٨٨٤	٤٨٨
المقشور												
لاف الدولارات)	٢٢٧٧	٩٧٤٥	١٠٤٦٧	٤٦٨٥	١٩٣١	٣٣٥٩١	٦٢٦٩٦	٦٧٩٥	- - -	٣٨٣٢	٤٢٦٦	٢٣٦٥
ن مترى)	١١٣٠٨	٤٨٦٧٣	٤٥٩١٥	٢٨١٥٣	٨٠٨٥	١٤٥٧٩٥	٢٨٧٩٢٩	٢٧٤٧٢	- - -	٢١٨٥٥	٢٣٨٩١	٢١٠٦٨
ولار للطن المترى)	١٩٤	٢٠٠	٢٢٨	١٦١	٢٣٩	٢٦٦	٢١٨	٢٤٧	- - -	١٧٥	١٧٩	١٢٤

جدول التذييل الأول (تابع)

	المغرب	الصومال	السودان	الجمهورية العربية السورية	تونس	اليمن	البلدان غير النفطية	البلدان العربية الافريقية	البلدان العربية الاسيوية	البلدان غير المنتمية الى جامعة الدول العربية
ح والمسلين										
آلاف الدولارات)	٦٥٦٧٩	٣٥	١٧١٩٥	٢٤٣٦٤	٢٤٣٨٤	٧٢٩٨	٢٩٦٠٦٥	٣١٢١٦٧	١١٨٣٩٥	٤٣٠٥٦٢
طن متري)	٦٥٥٩٨٠	٣١١	١٩٠٥٠٨	٢٩٥٦٩٩	٢٧٤٢٢٤	٧٢١٩٤	٣٥٢٠١١٩	٣٧١٤٤١٨	١٣٦٧١٥٠	٥٠٨١٥٦٨
د ولار للطن المتري)	١٠٠	١١٣	٦٠	٨٠	٨٧	١٢٦	٨٤	-	-	٨٥
كر المكرر										
آلاف الدولارات)	٤٢٠٩٦	١١٢٠	٣٦٧٠٨	٢١٤٦١	١٦٧٣٩	٨٤٩٣	١٥٢٤٨٣	١٧٠٧٦١	١٣٧٩٣٠	٣٠٨٦٩١
طن متري)	٢٤٩١٠٨	٥٢٤٥	١٨٨٧٧١	١٢٦٤٤٢	١٠١٤٦٨	٤٩٢٠٦١	٨٥٩٦٧٧	٩٠١٣٠٧	٧٣٧٦٩٢	١٦٣٨٩٩٨
د ولار للطن المتري)	١٦٩	٢٢٨	١٩٤	١٦٠	١٦١	٢٣٨	١٧٧	-	-	١٨٨
وت النباتية الثابتة										
آلاف الدولارات)	٣٠٥٢٣	١٨٥٦	٣٧٦	١١٠٢	١٦٧٤٢	٤٩٩	١٠١١٨٢	١٣٤٤٠٦	٣٩٢٦٧	١٧٣٦٧٣
طن متري)	٩٢٩٣٩	٤٢٤٤	٨٣٤	٣٥٧١	٤٨٢١٥	١٥٥١	٢٨١٠٢٥	٣٥٩٠٨٦	١١٦٢٣٩	٤٧٥٣٢٥
د ولار للطن المتري)	٣٢٨	٤٠٩	٤٥١	٣٠٨	٣٣٩	٣٣٢	٣٦٠	-	-	٣٦٥
وات الالبان والبيض										
آلاف الدولارات	١٢٧٩٦	١٨٩	٢١٧٤	١٣٢٢١	١٠٨٨٥	٨٨٤	٦٨٧٨٧	٨٢٣٣٠	٩٠١١٩	١٧٢٤٤٩
طن متري)	٢١١٣٦	٣٩٠	٢٣٤٤	١٦٩٩٧	١٣١٠٣	١٩٦١	٩٠١٠١	١٣١٧٢٣	١١٩٥٥٥	٢٥١٢٧٩
د ولار للطن المتري)	٦٠٥	٤٦٦	١٢٧	٧٥٤	٨٠٩	٧٧٦	٧٦٣	-	-	٦٨٦
ز المقشور										
آلاف الدولارات)	٣	٥٠٢٠	١٧٤١	١٠١١٩	٦٠٠	١٠٧٨	٣٥٨١٩	١٦٦٩١	٨١٨٢٤	٩٨٥١٥
طن متري)	٧	١٠٢٧٧٣٠٨٥٨	٥١٩٣٦	٢٦٥٤	٦٠٣٩	١٩٦٠٥٧	١٠٤٣٢٥	٣٢٩٦٦١	٤٨٣٩٨٥	
د ولار للطن المتري)	٤٢٩	١٦٣	١٦٩	١٨٥	٢١٩	٢٣٥	١٨٣	-	-	٢٠٤

المصدر: بالاستناد الى كشوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة

(١) لم تدرج عمان والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية في هذا الجدول لعدم توفر البيانات

جدول التذييل الثاني

السلع الزراعية المستوردة ، ١٩٧٤-١٩٧٥ ، البلدان العربية (١)

(بالدولارات الأمريكية ، وبالدولار للطن المتري)

	الجزائر	العراق	الكويت	الجماهيرية الليبية	قطر	المملكة العربية السعودية	البلدان النفطية	البحرين	مصر	الاردن	لبنان	موريتانيا
ين (آلاف الدولارات)	٣٠٨٧٥٩	١٤٧٦٣٢	١٣٥١٠	٥٨٥٩٩	٢٢٨٢	١٠٨٩٤	٥٤١٦٧٦	٢٣٤٩	٥٦٩٧١٣	٨٧٠٣	٤٦٩٠٣	٢٩٢١
(طن متري)	١٥١٢٨٢٨	٦١٩٦٩٨	٥٨٧٩٣	٢٣٠٠١٠	١١٦٥٨	٤٠٤٥٠	٢٤٧٣٤٣٧	١٠٨٥٩	٢٤٦٥٧٦٧	٣٧٦٧٧	٢٨٧٢٠٨	١٥٦٨٦
دولار للطن المتري)	٢٠٤	٢٣٨	٢٣٠	٢٥٥	١٩٦	٢٦٩	٢١٩	٢١٦	٢٣١	٢٣٠	١٥٦	١٨٦
(آلاف الدولارات)	٢٨٩٨٩١	٢٢٦٦٦٦	٢٤٧٨٨	٧٥١٠٥	٤٧٨٠	٤٠٣٦٠	٦٦١٥٩٠	٢٧٥٧	٨٦٤٤٣	٢٧٦٢٤	٣٦٧٥٠	٩٥٠٤
(طن متري)	٣٨٥٨٤١	٣٦٨٤٠٨	٤٤٤٩١	١٠٤٦٨٥	٥١٧١	٨٣٦٥٣	٩٩٢٢٤٩	٤٩٠٧	١٣٨٩٤٠	٤٦٠٠٣	٧٢١٨٧	١٨٣٠٠
دولار للطن المتري)	٧٥١	٦١٥	٥٥٧	٧١٧	٩٢٤	٤٨٢	٦٦٧	٥٦٢	٦٢٢	٦٠٠	٥٠٩	٥١٩
ية الثابتة												
(آلاف الدولارات)	٩٠٢٩٣	٥٦٧٨٠	٦٩٦١	٣٨٢٥٨	١١١٢	١٥٤٢٧	٢٠٨٨٣١	٤٩٤	١٥٥١١٩	٣٤٦٧	٣٠٨٣٣	١٢٥٢٥٠
(طن متري)	١٢٤٨٠٨	٩٩٥٤٢	٤٨٨٨	٢٩١١٢	٥٩٥	١٣٧٣٤	٢٧٢٦٧٩	٤٤٠	١٩٧٦٢٧	٥٠٧٤	٤٣١٥	٢١٠٠
دولار للطن المتري)	٧٢٣	٥٧٠	١٤٢٤	١٣١٤	١٨٦٩	١١٢٣	٧٦٦	١١٢٣	٧٨٦	٦٨٣	٧١٤	٥٩٥
ان والبيض												
(آلاف الدولارات)	٨٧١٣٢	٤٣٤٢٤	٢٩١٠٧	٣١٢٨٥	٧٢٢٢	٣٩٩٨٤	٢٣٨١٥٦	٥٣٧٧	١٥٢٩٦	١١٤١٨	٢٠٠٩٣	٤٤٨٥
(طن متري)	٩٣٨٧٩	٣٤٧٤١	٢٢٥٥٩	٣٥٢٤٧	٥٨٣٩	٣٣٦٥٩	٢٢٥٩٢٤	٦٩٦٣	١٢٧٢٩	٩٢٠٥	١٤٠٠٣	٥٤٥٠
دولار للطن المتري)	٩٢٨	١٢٥٠	١٢٩٠	٩٤٠	١٢٣٧	١١٨٨	١٠٥٤	٧٧٢	١٢٠١	١٢٤٠	١٨٢٦	٨٢٣
(آلاف الدولارات)	٤٠٢٦	٩٣٠٦٧	٣٦٤٨٢	١٩٦٦٣	٦٤١١	٦٤٦٢٦	٢٢٤٢٧٧	١٠١٨٤	-	٩٥٩٣	١٢٠٠٠	٥٥٠٠
(طن متري)	٦٥٩٢	١٧٤٥٦٤	٥٧٧٩٤	٣٨٥١٥	٨٨٨٢	١١٩٨٣٤	٤٠٦١٨١	١٣٥٥٧	-	١٧٣٧٤	١٥٠٠٠	٣١٠٠٠
دولار للطن المتري)	٦١١	٥٣٣	٦٣١	٥١١	٧٢٢	٥٣٩	٥٥٢	٧٥١	-	٥٥٢	٤٨٠	١٧٧

(يتبع)

جدول التذييل الثاني (تابع)

	المغرب	الصومال	السودان	الجمهورية العربية السورية	تونس	اليمن	البلدان غير النفطية	البلدان العربية الافريقية	البلدان العربية الآسيوية	البلدان غير المنتمية الى الجامعة العربية
لين (آلاف الدولارات)	٢٠٥٥٥٧	٤٤	٢١٥٠٣	٢٤٧٦٧	٣٨٥٩٣	٢٥٠٥٣	٩٤٤١٠٦	٧٢٠٥٦٨٧	٢٨٠٠٩٢	٧٤٨٥٧٧٩
(طن مـــترى)	١٠٦٤٩٠٤	٣٠٧	١٠٦٧٤٩	١٢٩٩٢٦	٢٤٢٤٥٥	٩٧١٧٦	٤٤٥٨٧٠٤	٥٦٣٨٧٠٤	١٢٩٣٤٤٣	٦٩٣٢١٤٧
(دولار للطن المترى)	١٩٣	١٤٣	٢٠١	١٣١	١٥٩	٢٥٨	٢١٢	٢١٤	٢١٧	٢١٤
(آلاف الدولارات)	١٨٦٧٢٥	٥١٨٠	٩٩١٢٩	١٠٨٩٠٥	٥٩٧٥٠	٣١٤٢٢	٦٥٢١٨٥	٨٠٩٧٢١	٥٠٤٠٥١	١٣١٣٧٧٢
(طـن مـــترى)	٢٧١٤٨١	٦٣٨٥	١٣٠٠٢١	١٥٩٣٣٦	١٣٨٥٦٩	٥٣٣٦٦	١٠٣٩٥٠١	١١٩٤٢٢٠	٨٣٧٥٢٦	٢٠٣١٧٤٦
(دولار للطن المـــترى)	٦٨٠	٨١١	٧٦٢	٦٨٣	٤٣١	٥٨٩	٦٢٧	٦٧٨	٦٠٢	٦٤٧
تية الثابتة										
(آلاف الدولارات)	٩٩٣٢٤	٣٣٦١	٢	٣٤٠٠	٥٢١٤٢	٨١٦	٣٢٢٤٥٥	٤٣٩٧٤٤	٩١٥٣٧	٥٣١٢٨١
(طـن مـــترى)	١٤٣٢٦٢	٣٨٣٣	١	٧٠٢٧	٧٤٤٤٣	١٣٧٥	٤٣٩٢٩٧	٥٧٤٩٨٤	١٣٦٩٨٧	٧١١٩٧١
(دولار للطن المـــترى)	٦٩٣	٨٧٧	-	٤٨٤	٧٠٠	٥٩٣	٧٣٤	٧٦٥	٦٦٨	٧٤٦
ان والبيض										
(آلاف الدولارات)	٢٣٤٤٢	٦٦٨	٢٥٠٤	٢٣١٨٠	١٥١٤٤	٤٤٤٧	١٢٦٠٥٤	١٧٩٩٥٥	١٨٤٢٤٩	٣٦٤٢٠٤
(طـن مـــترى)	٢٧٧٥٠	٨٢٤	١٣٨٧	١٧٣٢٩	١٥٩٠٤	٣٨٨٨	١١٢٤٤٢	١٩٣١٧٨	١٤٥١٨٤	٣٣٨٣٦١
(دولار للطن المـــترى)	٨٤٥	٨١١	١٨٠٥	١٣٣٨	٩٥٢	١١٤٨	١١٢١	٩٣٢	١٢٦٩	١٠٧٦
(آلاف الدولارات)	-	٧٢٠٨	٢٣٥٧	٣٤٨٣٨	١٢٥٦	٣٤٦٠	٨٦٣٩٦	٤٠٠١١	٢٧٠٦٥٩	٣١٠٦٧٠
(طن مـــترى)	٢	١٩٢٥٨	٤٢٥٢	٦٨٩٩٩	٢١٢٣	٥٣٥١	١٨٦٩١٦	١٠٧٧٤١	٤٩١٣٥٤	٥٩٣٠٩٥
(دولار للطن المـــترى)	-	٣٧٤	٥٥٤	٥٠٥	٥٩٢	٦٤٧	٤٦٢	٣٩٣	٥٥١	٥٢٥

شوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة ، مصفوفات تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية .

دج عمان والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية في هذا الجدول لعدم توفر البيانات .

جدول التذييل الثالث

أهم مصادر الواردات الزراعية الى البلدان العربية في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ (المتوسط)

(بآلاف الاطنان المترية وملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر	القمح والمسلمين		السكر		الزيوت النباتية		الأرز	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أمريكا الشمالية	٢٤٣٥	٢٠٩			١٣٤	٤٧	٩٦	٢٥
بلدان أوقيانوسيا المتقدمة	١٣١٠	٩٦						
أوروبا الغربية	٦١٢	٦٢	٤٠٩	٨٣	١٤٤	٥٦		
أوروبا الشرقية			٣١٤	٤٨				
أمريكا اللاتينية			٦٧٩	١٢٦				
بلدان آسيا النامية باستثناء البلدان العربية					٩٢	٢٥	٢٠٢	٤١
بلدان الجامعة العربية							٨٦	١٥
العالم	٥٠٨٢	٤٣١	١٦٣٩	٣٠٩	٤٧٥	١٧٤	٤٨٤	٩٩

المصدر : كشوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة ، مصفوفات تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية

جدول التذييل الرابع ـ ألف

كمية وقيمة وقيم الوحدة من السلع الزراعية الرئيسة الاربع المصدرة من البلدان العربية
متوسطات الفترة ٧١-١٩٧٣ والفترة ٧٤-١٩٧٥

(بملايين الدولارات الامريكية والآف الاطنان المترية وبالدولار الامريكي للطن الواحد)

	القطن الخام		الخضار		الحمّضيات		زيت الزيتون	
	البلدان غير النفطية	مجموع البلدان العربية	البلدان غير النفطية	مجموع البلدان العربية	البلدان غير النفطية	مجموع البلدان العربية	البلدان غير النفطية	مجموع البلدان العربية
	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣-١٩٧٥
الكمية	٦٩٧	٤٤٥	٧٠١	٤٤٦	١٠٥٠	٨٤٦	١١٠٤	٨٧٢	٩٩٤	٩٧٦	١١٣٤	١٠٦٩	١٠٧	٨٨	١٠٩	٩١
القيمة	٧٥١	٩٥٧	٧٥٢	٩٥٨	١٩٦	٢٢٧	٢٠٤	٢٣٥	١٤٢	١٧١	١٦٢٦	١٩٣	٨٨	١٥٣	٩٠	١٥٦
قيمة الوحدة	١٠٧٧	٢١٥٣	١٠٧٣	٢١٤٩	١٨٦	٢٦٨	١٨٥	٢٦٩	١٤٣	١٧٥	١٤٣	١٨١	٨٣٠	١١٧٣٩	٨٣	١٧٢٦

المصدر: كشوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة، مصفوفات تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية.

جدول التذييل الرابع - باء

كمية وقيمة الوحدة من الصادرات الزراعية الرئيسة - بلدان غربي آسيا

متوسطات الفترة ٧١-١٩٧٣ والفترة ٧٤ - ١٩٧٥

(الكمية بآلاف الاطنان المترية - القيمة بملايين الدولارات الامريكية ، وقيمة الوحدة بالدولار للطن المترى)

	القطن الخام		الخضار		الحمضيات		زيت الزيتون	
	البلدان غير النفطية	المجموع	البلدان غير النفطية	المجموع	البلدان غير النفطية	المجموع	البلدان غير النفطية	المجموع
	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٥	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٣	١٩٧١-١٩٧٤ ١٩٧٥
الكمية	٤٥٢ ٣٢١	٤٥٥ ٣٢٢	٤٣٨ ٤٠٠	٤٦٣ ٤١٢	٤٥٤ ٣٦٢	٣٦٥ ٤٥٧	١ ١	١ ١
القيمة	٥٢٩ ٧٧٦	٥٣٠ ٧٧٧	٦٤ ٧٦	٦٧ ٨٠	٧٣ ٤١	٤١ ٧٥	١ ١	١ ٢
قيمة الوحدة	١١٦٩ ٢٤٢٠	١١٦٣ ٢٤١٥	١٤٧ ١٩١	١٤٥ ١٩٤	١٦٠ ١١٣	١١٣ ١٦٣	١٠٠٨ ١٢٠٢	١٠٠٣ ١٢٢١

المصدر: كشوف الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، «صفوفات تجارة السلع الزراعية في البلدان العربية.

جدول التذييل الخامس

اسعار السوق الحرة العالمية لسلع مختارة في الفترة ٧١-١٩٧٥
(بالدولار الامريكي للطن المترى الواحد)

السلعة / السنة	القمح	السكر	الارز
١٩٧١	٦٢	٩٩	١٣٠
١٩٧٢	٧٠	١٦٠	١٥٠
١٩٧٣	١٣٨	٢٠٩	٢٩٧
١٩٧٤	١٨١	٦٥٥	٥٤٢
١٩٧٥	١٥١	٤٥٠	٣٦٣

المصدر: Handbook of International Trade and Development Statistics, UNCTAD, Supplement 1977, New York, U.N.,1978.